



مجلس النواب

الأمانة العامة برقية دعوة

قرر معالي السيد مازن تركي القاضي رئيس مجلس النواب
دعوة المجلس للانعقاد في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم
الاثنين الموافق ٢٠٢٥/١٢/٢٩ وذلك لمناقشة جدول أعمال الجلسة
الحادية عشرة من الدورة العادية الثانية.

يرجى التفضل بالعلم والحضور في الموعد المحدد.

عواد عبد الرحمن الغويري

أمين عام مجلس النواب

تاريخ الإرسال: / ٢٠٢٥/

الدورة العادية الثانية

لجلس النواب العشرين

جدول أعمال الجلسة الحادية عشرة

المقرر عقدها في تمام

الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين

الموافق ٢٠٢٥/١٢/٢٩ ميلادية

أولاً: تلاوة الإجازات والاعتذارات.

ثانياً: تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

ثالثاً : قرار لجنة التوجيه الوطني والإعلام رقم (٣) تاريخ
٢٠٢٥/١٢/٢٢ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون الأوقاف
والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة ٢٠٢٥.

لجنة التوجيه الوطني والإعلام
الدورة العادية الثانية
لمجلس النواب العشرين

قرار رقم (٣)

عقدت لجنة التوجيه الوطني والإعلام بنصابها القانوني اجتماع بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٢ برئاسة سعادة الدكتور حسين العموش رئيس اللجنة وبحضور سعادة الدكتور محمد السبايله نائب رئيس اللجنة.

وبحضور أصحاب السعادة أعضاء اللجنة :

فراس القبلان ، احمد هميسات، المهندس جهاد عبوي، الاستاذ الدكتور محمد الرعود، الدكتور احمد الرقب و السيدة اروى الزبون الحجايا.

وحضر الاجتماع من الحكومة اصحاب المعالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات

الإسلامية ووزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور فياض القضاة.

وذلك لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات

الإسلامية لسنة ٢٠٢٥ مع الأسباب الموجبة له.

وبعد دراسة مشروع القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع إجراء

بعض التعديلات عليه.

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها هذا.

الدكتور حسين العموش

عواد عبد الرحمن الغويري


رئيس لجنة التوجيه الوطني والإعلام


أمين عام مجلس النواب

* مخالفة مقدمة من سعادة الدكتور محمد الرعود حول المادة (٩) تتلى في الجلسة .

مناقشة

=====

الترح تعديل المادة (٩) المادة للمادة (٢٤) من القانون الأصلي على النحو

التالي:

على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا يجوز استملاك أي ارض وقفية إلا لجهة رسمية أو
منفعة عامة وببديل عادل وبموافقة مجلس الأوقاف ومجلس الوزراء ، واذا استمكت أي ارض موقوفة
فلا يقطع أي جزء منها مجاناً .

سعادة الدكتور محمد الرعود





مجلس النواب
المملكة العربية السعودية

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠٢٥

قانون معدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
	المادة (١) :-	المادة (١) :-
	يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة ٢٠٢٥) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	موافقة بعد اضافة عبارة (بمرور ثلاثين يوماً) بعد كلمة (به).

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (٣) :- تعني عبارة (الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية) ما يلي: أ . الاراضي والعقارات والاموال المنقولة وغير المنقولة الموقوفة على جهة بر لا تنقطع ابتداءً او انتهاءً وتشمل المساجد وملحقاتها والمقامات ودور الرفادة (التكايا) والزوايا والمقابر الاسلامية المخصصة للدفن والتي يجري فيها الدفن والتي منع فيها الدفن سواء كانت دارسة او غير دارسة. ب. شؤون الدعوة والوعظ والارشاد والتوجيه	المادة (٢) :- تعديل المادة (٣) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (هـ) الواردة فيها وإعادة ترقيم الفقرة (و) لتصبح الفقرة (هـ) منها .	المادة (٢) :- موافقة .

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
<p>ج. شؤون المصحف الشريف وشؤون المراكز الاسلامية ودور القران الكريم والحديث النبوي الشريف ومراكز تحفيظها وتعليمها.</p> <p>د. شؤون المعاهد الشرعية والمدارس ودور الايتام التي ينفق عليها من الوزارة</p> <p>هـ. شؤون الافتاء.</p> <p>و. شؤون الحج والعمرة.</p>		
المادة (٤) :-	المادة (٣) :-	المادة (٣) :-
<p>لوزارة شخصية معنوية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة حق التقاضي وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لاي غاية اخرى من الغايات المنصوص عليها في هذا القانون المحامي العام المدني او ان</p>	<p>تعديل المادة (٤) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (المحامي العام المدني) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الوكيل العام لإدارة قضايا الدولة).</p>	<p>موافقة .</p>

قرار اللجنة	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	المادة كما وردت في القانون الأصلي
		<p>توكل المحامين لهذه الغاية كما يحق لها على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ان تتيب عنها احد موظفيها الحقوقيين ممن لهم خبرة في الامور القانونية وفي الاجراءات القضائية المتعلقة بها في جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وتمثيل الوزارة لدى ماموري تسوية الاراضي ومديري التسجيل.</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (٦) :-	المادة (٤) :-	المادة (٤) :-
<p>أ. ينشأ في الوزارة مجلس يسمى (مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية) برئاسة الوزير وعضوية كل من:</p> <p>١ - المفتي العام للمملكة.</p> <p>٢ - الامين العام.</p> <p>٣- مدير عام دائرة تنمية اموال الاوقاف.</p> <p>٤ - مدير عام دائرة الحج والعمرة.</p> <p>٥- مدير عام صندوق الحج.</p> <p>٦- ممثل عن وزارة الداخلية.</p> <p>٧- ممثل عن وزارة التربية والتعليم.</p> <p>٨ - ممثل عن وزارة الثقافة.</p> <p>٩- ممثل عن دائرة قاضي القضاة.</p>	<p>يلغى نص المادة (٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-</p> <p><u>المادة ٦-</u></p> <p>أ- ينشأ في الوزارة مجلس يسمى (مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية) برئاسة الوزير وعضوية كل من:-</p> <p>١ - المفتي العام للمملكة / نائباً للرئيس .</p> <p>٢- قاضي القضاة أو من ينوبه.</p> <p>٣- إمام الحضرة الهاشمية .</p> <p>٤ - الأمين العام .</p> <p>٥- مدير عام دائرة تنمية أموال الاوقاف.</p>	<p><u>المادة ٦-</u></p> <p>أ-المطلع: موافقة .</p> <p>١ - موافقة .</p> <p>٢- موافقة بعد تعديل كلمة (ينوبه) والاستعاضة عنها بكلمة (ينيبه).</p> <p>٣- موافقة .</p> <p>٤ - موافقة .</p> <p>٥ - موافقة .</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
١٠- ممثل عن وزارة المالية/الأراضي.	٦- مدير عام دائرة الحج والعمرة.	٦- موافقة .
١١- ممثل عن وزارة الشؤون البلدية.	٧- مدير عام صندوق الحج.	٧- موافقة .
١٢- ممثل عن وزارة الاشغال العامة والاسكان.	٨- أمين عام وزارة التربية والتعليم يسميه وزيرها.	٨- موافقة .
١٣- ممثل عن البنك المركزي الاردني.	٩- ممثل عن وزارة الداخلية.	٩- موافقة .
١٤- اربعة اشخاص من المهتمين بالشؤون الاسلامية اثنان منهم من ذوي الخبرة في مجال الاقتصاد والاستثمار.	١٠- ممثل عن وزارة المالية/الأراضي.	١٠- موافقة بعد اعادة صياغته واعتباره نصاً للبند (٩) مع مراعاة اعادة الترقيم ليصبح بالنص التالي:
ب-١- تتم تسمية الاعضاء المنصوص عليهم في البنود من (٦) الى (١٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد على ان يكون بمرتبة امين عام او مدير في وزارته او دائرته لا تقل درجته عن الاولى من الفئة الاولى.	١٠- مدير عام دائرة الأراضي والمساحة أو من ينيبه.	١٠- موافقة .
	١١- ممثل عن وزارة الإدارة المحلية.	١١- موافقة .
	١٢- ممثل عن أمانة عمان الكبرى.	١٢- موافقة .
	١٣- ممثل عن البنك المركزي الأردني.	١٣- موافقة .

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
<p>٢- يتم تعيين الأعضاء المنصوص عليهم في البند (١٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.</p> <p>ج- ينتخب المجلس من بين أعضائه نائبا للرئيس ينوب عنه عند غيابه.</p>	<p>١٤- أربعة أشخاص من المهتمين بالشؤون الإسلامية اثنان منهم من ذوي الخبرة في مجال الاقتصاد والاستثمار.</p> <p>ب-١- تتم تسمية الأعضاء المنصوص عليهم في البنود من (٩) الى (١٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من المرجع المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد على أن يكون بمستوى أمين عام أو مدير لا تقل درجته عن الأولى من الفئة الأولى .</p> <p>٢- يعين الأعضاء المنصوص عليهم في البند (١٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.</p> <p>٣- تصرف لأعضاء المجلس مكافأة بموافقة مجلس الوزراء .</p>	<p>١٤- موافقة .</p> <p>ب-١- موافقة .</p> <p>٢- موافقة .</p> <p>٣- موافقة .</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (٩) :-	المادة (٥) :-	المادة (٥) :-
تتولى الوزارة الاشراف الاداري على شؤون الافتاء في المملكة ويجري تشكيل مجلس الافتاء وتعيين المفتي العام والمفتين وتنظيم شؤون الافتاء وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.	تلغى المادة (٩) من القانون الأصلي.	موافقة .
المادة (١٧) :-	المادة (٦) :-	المادة (٦) :-
تعتبر كل ارض اوقفت لدفن الموتى المسلمين او خصصت لذلك من قبل أي سلطة او جهة اخرى موقوفة وفقاً خيراً صحيحاً وتسجل وفق ما ورد في المادة (١٤) من هذا القانون سواء اكانت ارض المقبرة مشمولة بأعمال التسوية ام مستثناة منها او كانت اميرية او ملكاً.	تعديل المادة (١٧) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (المادة ١٤)) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (المادة ١٣)) .	موافقة .

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (١٩) :-	المادة (٧) :-	المادة (٧) :-
<p>أ . تعتبر المساحة التي اقيم عليها المسجد وأبيحت فيه الصلاة للناس عامة وفقاً صحيحاً ويسري هذا الحكم على ما يتبع المسجد من ابنية ومرافق ومنشآت سواء اكانت الارض مشمولة بأعمال التسوية ام مستثناة منها او كانت اميرية او ملكاً وتسري احكام هذه الفقرة على المساجد القائمة عند العمل بأحكام هذا القانون.</p> <p>ب. تعتبر المساحة التابعة لبناء المسجد جزءاً من الارض التي اقيم عليها المسجد ويشترط ان لا تقل ابعادها عن مثلي الارتداد القانوني لبناء المسجد والمرافق والمنشآت التابعة له ما لم يشترط المالك خطياً غير ذلك.</p>	<p>يلغى نص المادة (١٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-</p> <p><u>المادة ١٩ -</u></p> <p>تعتبر المساحة التي أقيم عليها المسجد وأبيحت فيه الصلاة للناس عامة وفقاً صحيحاً ويسري هذا الحكم على ما يتبع المسجد من ساحات وأبنية ومرافق ومنشآت سواء أكانت الأرض مشمولة بأعمال التسوية أم مستثناة منها أو كانت أميرية أو ملكاً وتسري أحكام هذه الفقرة على المساجد القائمة عند العمل بأحكام هذا القانون .</p>	<p>موافقة .</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (٢٠) :-	المادة (٨) :-	المادة (٨) :-
يشترط في الوقف الذي ان لا يتعارض مع احكام المواريث في الشريعة الاسلامية وفق ما هو مقرر في قانون الاحوال الشخصية المعمول به.	تلغى المادة (٢٠) من القانون الأصلي.	موافقة .
المادة (٢٤) :-	المادة (٩) :-	المادة (٩) :-
على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر اذا استمكنت أي ارض موقوفة فلا يقطع مجانا أي جزء من مساحة الارض المستملكة.	يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :- <u>المادة ٢٤ -</u> على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا يجوز استملاك أي أرض وقفية إلا ببذل عادل وبموافقة مجلس الأوقاف ، وإذا استمكنت أي أرض موقوفة فلا يقطع أي جزء منها مجانا.	موافقة .

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (٢٧) :-	المادة (١٠) :-	المادة (١٠) :-
<p>أ . تقوم الوزارة باستثمار الاموال الوقفية المنقولة وغير المنقولة بما يحقق مصلحة الوقف بما في ذلك الاستثمار في العقارات غير الوقفية شراءً وبيعاً من الاموال الوقفية المنقولة.</p> <p>ب. تلتزم الوزارة بجميع تصرفاتها واستثماراتها بأحكام الشريعة الاسلامية مع مراعاتها شروط الواقفين.</p>	<p>يلغى نص المادة (٢٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-</p> <p><u>المادة ٢٧-</u></p> <p>تقوم الوزارة باستثمار الأموال الوقفية المنقولة وغير المنقولة بما يحقق مصلحة الوقف بما في ذلك الاستثمار في العقارات غير الوقفية شراءً وبيعاً من الأموال الوقفية المنقولة ويتم تنظيم الأحكام الخاصة بذلك بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.</p>	<p>موافقة بعد اضافة عبارة (على أن تلتزم الوزارة في استثماراتها بأحكام الشريعة الإسلامية) بعد كلمة (المنقولة) .</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
المادة (٢٨) -:	المادة (١١) -:	المادة (١١) -:
لِلوزارة بقرار من المجلس وبموافقة مجلس الوزراء المسبقة الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المتخصصة او طرح سندات تمويل بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.	تعديل المادة (٢٨) من القانون الأصلي بإلغاء كلمة (سندات) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (صكوك).	موافقة .
المادة (٢٩) -:	المادة (١٢) -:	المادة (١٢) -:
أ . تنشئ الوزارة برامج خاصة لجهات البر الموقوف عليها لتتفق وارادات الاوقاف الخيرية الاسلامية على الجهات المستفيدة من هذه البرامج حسب شروط الواقفين بما في ذلك برامج الانفاق على المساجد والرعاية الصحية والتعليم ومساعدة المحتاجين كما ينشأ للأوقاف	تعديل الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (والمصحف الشريف) بعد عبارة (المساجد) الواردة في القانون الأصلي.	موافقة بعد أن تكون اضافة عبارة (المصحف الشريف) قبل كلمة (المساجد) الواردة في القانون الأصلي.

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
<p>العامة برنامج عام على ان يراعى في تخصيص واردات الأوقاف للبرامج سداد تمويل المشروعات الاستثمارية اولا.</p> <p>ب. تنظم شؤون البرامج وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.</p>		
المادة (٣٠) :-	المادة (١٣) :-	المادة (١٣) :-
<p>أ . يؤسس في الوزارة صندوق خاص يسمى (صندوق الحج) يهدف الى تشجيع الادخار للحج بحيث يتم استثمار امواله لصالح المدخرين وكذلك امانات شؤون الحج على ان يكون الاستثمار وفق احكام الشريعة الاسلامية ويكون له شخصية معنوية ويتمتع باستقلال مالي واداري وتنظم شؤونه بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية.</p>	<p>تعديل المادة (٣٠) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) اليها بالنص التالي:-</p> <p>ج- تعتبر الأموال المملوكة لصندوق الحج أموالاً وقفية تخضع لأحكام الوقف وتدار حسب طبيعتها الخاصة.</p>	<p>موافقة بعد اضافة عبارة (باستثناء أموال المدخرين) بعد كلمة (الحج).</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في مشروع القانون المعدل	قرار اللجنة
ب. يجوز استثمار اموال صندوق الحج المدخرة في تنمية الاراضي والعقارات الوقفية بموجب عقود تبرم لهذه الغاية.		
المادة (١٤) :-	المادة (١٤) :-	
	<p>يعدل القانون الأصلي على النحو التالي :-</p> <p>أولاً: بإعادة ترقيم المواد من (١٠) الى (١٩) الواردة فيه لتصبح من (٩) الى (١٨) منه على التوالي .</p> <p>ثانياً: بإعادة ترقيم المواد من (٢١) الى (٣٤) الواردة فيه لتصبح من (١٩) الى (٣٢) منه على التوالي.</p>	<p>أولاً: موافقة .</p> <p>ثانياً: موافقة .</p>

الأسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

لإعادة تنظيم مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بما يحقق استثمار الأموال الوقفية المنقولة وغير المنقولة وشراء العقارات ويضمن مصلحة الوقف وفق أحكام الشريعة الإسلامية وشروط الواقفين وطرح الصكوك بدلا من السندات ، ولغايات ضبط ممتلكات وأموال صندوق الحج واعتباره وقفا صحيحا،

ولإضافة برنامج المصحف الشريف الى البرامج الوقفية، وإلغاء شؤون الإفتاء من مهام وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية كونها أصبحت من اختصاص دائرة الإفتاء العام بموجب قانون الإفتاء العام،

فقد تم وضع مشروع هذا القانون المعدل.

رابعاً: تعيين موعد وجدول أعمال الجلسة القادمة.

عواد عبد الرحمن الغويري

أمين عام مجلس النواب

نسخة/ دولة رئيس الوزراء .

نسخة/ دولة رئيس مجلس الأعيان.

نسخة/ معالي وزير

نسخة/ عطفة مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

نسخة/ عطفة مدير عام وكالة الأنباء الأردنية.

نسخة/ مدير الأخبار - التلفزيون الأردني.